النائب طوني ابو خاطر تحدث عن جدارة باسم كل الزحليين و البقاعيين دون تمييز سياسي او مذهبي

أحمل على عاتقي ملفاً يطال كل بيت وكل مواطن في زحلة والبقاع مشكلة الإنقطاع الكهربائي والمطالبات الحثيثة لأهلنا من الحكومة بالسماح لشركة كهرباء زحلة لانتاج الطاقة

أيها الحضور، أعود لأؤكد على موقفي الذي بدأت فيه أول الكلمة وعن تشعب الملفات الإنمائية الملحّة ولكنني أحمل على عاتقي ملفاً يطال كل بيت وكل مواطن في زحلة والبقاع وفي لبنان ألا وهو مشكلة الإنقطاع الكهربائي والمطالبات الحثيثة لأهلنا من الحكومة بالسماح لشركة كهرباء زحلة لانتاج الطاقة.

فالشركة التي تأسست في مطلع العشرينات من القرن الفائت كان دفتر شروطها الذي يرعى العلاقة مع الدولة اللبنانية يجيز لها إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية وبقيت هذه الشركة تنتج الطاقة حتى سنة ١٩٦٩ وإنفاذاً للقانون المنشأ لمؤسسة كهرباء لبنان تم الطلب من شركة كهرباء زحلة أن تتوقف عن إنتاج الطاقة بسبب وجود فائض في الإنتاج لدى مؤسسة كهرباء لبنان التي تعهدت بتزويد شركة كهرباء بكامل احتياجاتها على مدار الساعة لكن منذ ذلك الحين وحتى اليوم لم تحظَ المنطقة من التغذية ٢٤/٢٤ بل على العكس بدأت تتضاءل حتى أصبحت مؤخراً عدد ساعات التقنين يناهز ١٨ ساعة يومياً وحتماً سيكون الوضع أسوأ في الصيف المقبل.

من هنا نطالب الدولة اللبنانية السماح لشركة كهرباء زحلة بمعاودة نشاطها بإنتاج الطاقة الكهربائية وتغذية المناطق والبلدات التي تقع تحت نفوذ توزيعها والتي يتغذى منها ما يفوق الخمسين ألف مشترك بتيار منتظم ومستدام ٢٤/٢٤.

إن المادة ٤١ من قانون تنظيم قطاع الكهرباء (القانون رقم ٢٠٠٢/٤٦٢)تنص : تبقى سارية المفعول الامتيازات الممنوحة قبل صدور هذا القانون وفقاً لأحكام قوانينها الخاصة. أي باستطاعة شركة كهرباء زحلة أن تعيد مزاولة إنتاج الطاقة وتعديل تعرفة المبيع كما هو متفق عليه في دفتر شروط الشركة مع الدولة اللبنانية وإن هذه التعرفة سوف تدرس وتطبق بموافقة وزارة الطاقة والتي ستوفر أقله ٤٠٪ عن ما يدفعه المواطن حالياً بين فاتورة الشركة وفاتورة أصحاب المولدات الخاصة.

إن هذا المشروع هو حل نهائي لأزمة الكهرباء التي تتخبط فيها منطقة البقاع الأوسط والتي مر على وجودها أكثر من عقدين من الزمن كما أنه حلّ قانوني يقوم على اساس تشريعي يتمثل بدفتر شروط الإمتياز وقانون تنظيم قطاع الكهرباء (المادة ٤١ منه) ويتماشى مع التوجه العام للدولة ولباريس ٣ في أن الحل النهائي يكمن في إنتاج الطاقة محليا وبفائض لموجهة الطلب المتزايد.

أنه حل يحقق لا مركزية كهربائية بمعزل عن المشاكل التي تسببها المعامل الأخرى وخطوط النقل كما هو حاصل حالياً في موضوع خط المنصورية. ويتم الإنتهاء منه في فترة لا تتجاوز السنة ولا يحمل خزينة الدولة أي أعباء مادية وبحسب المواصفات العالمية التي تحافظ على البيئة وضمن المعايير والمواصفات الدولية لإنتاج الطاقة.

إن لهذا المشروع منافع جمة منها :

- تأمين الكهرباء بجودة عالية ٢٤/٢٤ ٣٦٥ يوما
- تنمية الإقتصاد في منطقة البقاع الأوسط على الصعد الصناعية والزراعية
- إيجاد فرص عمل والحد من هجرة الشباب إلى العاصمة والخارج
- مساعدة المواطن على دفع فاتورة واحدة إضافة إلى الفاتورة الصحية التي يسببها التلوث
- يجعل إنتاج الطاقة يذهب عبر القنوات الصحيحة الخاضعة لمراقبة وإشراف سلطة الوصاية وتغذية الخزينة العامة بتسديد الشطر وغيرها من الضرائب والرسوم
- تخفيف العبئ عن كاهل مؤسسة كهرباء لبنان بحيث يصبح بإمكان المؤسسة توزيع قدرة إضافية على مناطق لأخرى وتخفيف أوقات التقنين مما يرتب نسبة إنخفاضاً بنسبة الخسارة المادية التي تتكبدها بالمؤسسة
- إن هذا المشروع يقدم للحكومة فرصة لإنشاء مشروع نموذجي رائد فهو يجلب الإستثمار والمساهمة في تنمية منطقة ريفية متعددة الأطياف السياسية والدينية

فالمطلوب من الحكومة الحالية أن تنظر إلى هذا المشروع بعيداً عن الأهواء السياسية والحزبيات الضيقة التي لا مكان لها في ذهنيتنا وأهدافنا لأننا لا نبغي إلا المصلحة العامة في تحسين قطاع الكهرباء، هذا القطاع الذي استنزف خزينة الدولة من دون أية نتيجة تذكر .

"نطالب الدولة اللبنانية السماح لشركة كهرباء زحلة بمعاودة نشاطها بإنتاج الطاقة الكهربائية وتغذية المناطق والبلدات التي تقع تحت نفوذ توزيعها والتي يتغذى منها ما يفوق الخمسين ألف مشترك بتيار منتظم ومستدام ٢٤/٢٤"

خلال مداخلتيهما البرلمانية النائبان قانصوه وماروني اشادا بشركة كهرباء زحلة ومديرها العام اسعد نكد

اشاد النائب عاصم قانصوه بشركة كهرباء زحلة ومشروعها الرامي لانتاج الطاقة وتأمينها ٢٤ ,٢٤ ضمن نطاق امتياز الشركة خلال برنامج بيروت اليوم على شاشة MTV ونوه خلالها النائب قانصوه بمجهود المهندس اسعد نكد على هذا الصعيد داعياً وزارة الطاقة الموافقة على هذا المشروع الذي سيخفف اعباء اقتصادية كبيرة على البقاعيين.

بدوره النائب ايلي ماروني وخلال مداهلته خلال جلسات المناقشة العامة طالب الحكومة الموافقة على مشروع شركة كهرباء زحلة بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة لأن الكهرباء ستدخل كل المنازل دون تمييز بين حزب او مذهب.